جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

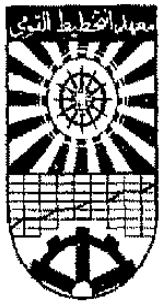

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٦)

أثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات الصناعية المصرية

مارس ٢٠٠٢

اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات الصناعية المصرية

المحتويات

مقدمـــة الصفحة

الباب الأول : واقع القطاع التصديرى المصرى

١٠١ تقديم ٢

٢٠١ تطور الصادرات المصرية ٤

٣٠١ تحليل للصادرات السلعية فى السنوات الخمس السابقة ١١

٤٠١ التوزيع الجغرافى للصادرات السلعية غير البترولية ١٥

٥٠١ الخلاصة ١٧

الباب الثانى : المؤسسات الإدارية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٢ تقديم ١٩

٢٠٢ أهمية دور الأجهزة الإدارية العاملة فى مجال تنمية الصادرات ٢٠

٣٠٢ توصيف وتحليل دور المؤسسات الإدارية المتعلقـــة بتصدير المنتجات الصناعية ٢٤

٤٠٢ التوصيات ٧٣

الباب الثالث : أهم المستندات والإجراءات المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٣ تقديم ٧٩

٢٠٣ خطوات تمهيدية للعملية التصديرية والمستندات الخاصة بها ٧٩

٣٠٣ مستندات التصدير ٨١

٤٠٣ إجراءات التصدير ٨٨

٥٠٣ السماح المؤقت ١٠٣

٦٠٣ التوصيات ١١١

تابع المحتويات

الصفحة

الباب الرابع : المؤسسات التسويقية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

١٠٤	تقديم	١١٦
٢٠٤	مكاتب التمثيل التجارى	١١٧
٣٠٤	نقطة التجارة الدولية	١٢١
٤٠٤	الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية	١٢٥
٥٠٤	مركز تنمية الصادرات المصرية	١٣٠
٦٠٤	جمعية المصدرين المصريين	١٤٧
٧٠٤	نظرة تحليلية لدور المؤسسات التسويقية فى تنمية الصادرات الصناعية	١٥٥
٨٠٤	التوصيات	١٦١
٥ -	التوصيات العامة لمجمل الدراسة	١٦٧
٦ -	المراجع	١٦٩

أ- هدف الدراسة:

يشكل عجز الميزان التجارى مشكلة مزمنة للإقتصاد المصرى على مر السنوات الطويلة السابقة . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الـــواردات تنمو بمعدلات سنوية تفوق بكثير نمو الصادرات . ولإصلاح هذا العجـــز فإن الأمر يقتضى زيادة الصادرات بمعدلات مرتفعة تفوق بكثير معدل نمو الواردات .

ومما لا شك فيه أن الدولة تعول الكثير على الدور الذى يمكـــن أن تقوم به الصادرات الصناعية تجاه إصلاح العجز فى الميزان التجارى .

وإن تعظيم الصادرات الصناعية يتطلب العمل بفعالية فى العديد من الإتجاهات من بينها إيجاد إطار إدارى ومؤسسى للتصدير قادر على العمل بفعالية .

ومن ثم فإن الدراسة الحالية تهدف إلى تناول الدور الذى تقوم بـــه المؤسسات الإدارية والتسويقية المحلية فى دعم الصادرات الصناعية .

وفى سبيل الوصول إلى تحقيق الهدف فإن الدراسة إعتمدت علـــى التحليل الوصفى من خلال:

- عمل مسح مكتبى للدراسات والمعلومات المنشورة وغير المنشورة.
- إجراء مقابلات مع بعض المسئولين ذات الإختصاص بموضوع الدراســة للحصول على أكبر قدر من المعلومات التى يمكن أن تفيد فى إنجاز هـدف الدراسة.

ب- العناصر الرئيسية للدراسة

تتكون الدراسة من أربعة أبواب ، هى كما يلى :-

الباب الأول : واقع القطاع التصديرى المصرى

وقد قام بإعداده أ.د. حسام محمد مندور

الباب الثانى : المؤسسات الإدارية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده د . محمد حسن توفيق

الباب الثالث : أهم المستندات والإجراءات المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده د . إيمان الشربينى (ماعدا الجزء الخاص بالسماح المؤقت فقد قام بإعداده أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى .

الباب الرابع : المؤسسات التسويقية المتعلقة بتصدير المنتجات الصناعية

وقد قام بإعداده أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

هذا وقد عاون أ.د. محمد يحيى عبد الرحمن فى المرحلة الخاصة بإعداد البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة .

ويتوجه الباحث الرئيسى بخالص الشكر والتقدير لأعضاء الفريق البحثى الذى بذل كل الجهد فى إعداد هذه الدراسة والتى نرجو أن تكون بداية متواضعة تفيد المهتمين بهذا الموضوع الحيوى .

كما يتوجه بالشكر الوفير إلى السادة :

أ.د. محمد حمدى سالم

أ.د. أحمس حسن صبحى

أستاذ/ جمال الدين أحمد عبد اللطيف

أستاذ/ محمد عطية على

استاذ/ عمرو على عبد اللطيف

أستاذ/ على حسن حامد

أستاذ/ محمد العادل راغب العربى

فى توفير جانب من المعلومات اللازمة للباب الرابع والجزء الخاص بالسماح المؤقت .

وأخيرا يجدر التنويه إلى الصعوبات التى واجهت تنفيذ الدراسة بسبب القصور فى المعلومات الخاصة ببعض الأجزاء .

الباحث الرئيسى

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

الباب الأول
واقع القطاع التصديرى المصرى

الباب الأول

واقع القطاع التصديرى المصرى

١٠١ تقديـــــم

إن تحقيق زيادات مضطردة ومحسوسة عبر الزمن فى مجال الصـــادرات أصبح - بإجماع الخبراء - أحد أهم ركائز عملية التنمية فى عالم تـــزداد فيـــه حركة التجارة العالمية وتفتح فيه الأسواق فى إطار اتفاقات دولية واجبة النفـــاذ حتى ولو كانت تدريجيا . وأصبح بالتالى للتصدير أهمية هائلة فى إصلاح العجـز فى ميزان المدفوعات وتحقيق فرص تنموية وفى جذب الإستثمار الخاص المحلى والأجنبى .كما أن نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى سوف يعتمد فى المســـتقبل على تحقيق تنمية واسعة للصادرات ليصبح هذا القطـــاع هـــو المصـــدر الأول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولتحقيق نمو أعداد المشتغلين .

إن مشكلة تنمية الصادرات هى مشكلة متداخلة ومعقـــدة لـــها جوانـــب اقتصادية عامة مرتبطة بالسياسات العامة للدولـــة مثـــل السياســـات التجاريـــة والمالية والنقدية كما أن لها جوانب إنتاجية وتكنولوجية واضحة تتمثل فى وجود إنتاج كاف يصلح للتصدير أى إنتاج يتم بكميات وتكلفة ومن ثم أسعار ملائمة فى إطار مواصفات ونوعيات تناسب الطلب فى الأسواق الخارجية مع قدرة مستمرة لمقابلة الطلبات الخارجية وهى باختصار عناصر القدرة التنافسية فى المجتمـــع الحديث . كما تتأثر تنمية الصادرات بعد ذلك بمدى الدعم الذى تقدمه الســـلطات فى المجتمع لتشجيع هذا القطاع وذلك بتخفيض الأعباء على المنتج (الضرائـــب والرسوم ....) أى بترشيد الأعباء الضريبية وتحقيق وتوفير خدمـــات مناســـبة

لسرعة إنجاز صفقات التصدير من مجموعة كبيرة من المؤسسات الداعمة و "الخادمة" لهذا القطاع .

وهذا الباب سوف يعالج ويعرض باختصار واقع النشاط التصديرى المصرى فى السنوات العشر الأخيرة باعتباره الصورة التى تلخص الجهد المصرى فى هذا العقد . وإذا كنا ندرك أن تحقيق نمو الصادرات - كما أشرنا فى عجالة - سوف يتطلب الهجوم على جبهة واسعة من الإصلاحات فى مجالات:

- وضع إستراتيجية عامة للصادرات تتبناها الحكومة والقطاع الخاص [1] .
- وضع خطة لتنمية الحوافز لدى المصدرين .
- إزالة عوائق التصدير وخفض تكلفة التصدير .
- جذب الاستثمار ذات التوجه التصديرى .
- دعم البنية الأساسية لقطاع التصدير (المعلومات ، خدمات النقل ، المواصفات ، النوعية .... التمويل ....) .
- تطوير عمليات التسويق للصادرات الصناعية بالخارج .
- تطوير الإطار الإدارى والمؤسسى القادر على التحرك بفاعلية وديناميكية .
- تأهيل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتنفيذ إستراتيجية التصدير.

---

[1] - أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مسودة وثيقة حول " إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية " فى مارس ٢٠٠١ وهى معروضة للنقاش العام وهى بداية جيدة وفى الاتجاه المطلوب .

٢٠١ تطور الصادرات المصرية :

يعتبر تزايد الفجوة بين الصادرات والواردات هى السبب الرئيسى لتزايد العجز فى الميزان الجارى . فارتفاع العجز عاما بعد آخر مثل ضغطا على إمكانيات الاقتصاد القومى خاصة مع الزيادة المفرطة فى العجز الذى بلغ ذروته فى عام ١٩٩٩/٩٨ مسجلا نحو ١٢،٦ مليار دولار انخفض قليلا فى عام ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة ٨,٧% ليبلغ ١١,٥ مليار دولار بسبب زيادة قيمة الصادرات المصرية من البترول ومنتجاته .

ويشير الجدول التالى رقم (١) إلى تطورات الميزان التجارى فى السنوات عقد التسعينات وهو ما يهمنا فى مجال دراسة الصادرات السلعية .

جدول رقم(١)

الميزان التجارى المصرى خلال عقد التسعينات

مليون دولار

العام	الميزان التجارى الفائض (العجز)
١٩٩١/٩٠	(٧٥٣٧,٧)
٩٢/٩١	(٦٤٢٠,٦)
٩٣/٩٢	(٧٣١١,٥)
٩٤/٩٣	(٧٣٠٩,٨)
٩٥/٩٤	(٧٨٥٣,٥)
٩٦/٩٥	(٩٤٩٨,١)
٩٧/٩٦	(١٠٢١٩,٤)
٩٨/٩٧	(١١٧٧٠,٦)
٩٩/٩٨	(١٢٥٦٢,٥)
٢٠٠٠/٩٩	(١١٤٧٣,٧)

المصدر :

البنك المركزى المصرى - التقارير السنوية .

ومن الجدول السابق يتضح تفاقم الفجوة بين الصادرات والواردات هو السبب الرئيسى لتزايد العجز فى الميزان التجارى . فارتفاع العجز فى الميزان التجارى عاما بعد آخر مثل ضغطا واضحا على إمكانيات الاقتصاد القومى وعلى الميزان الكلى للمدفوعات والذى كان قد شهد فى بداية عقد التسعينات تكوين فائض كبير بلغ نحو ٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ ثم اتجه هذا الفائض إلى التراجع بمعدلات تدريجية حتى تحول إلى عجز فى عام ١٩٩٨/٩٧ بلغ نحو

١٣٥ مليون دولار ارتفع فى نهاية عام ٩٩/١٠٠٠ إلى نحو ٣ مليار دولار أى أن ميزان المدفوعات شهد تراجعا متواصلا جدول رقم(٢).

وقد اختلفت نتائج ميزان المدفوعات خلال السبع سنوات الأولى من عقد التسعينات (٩٠/١٩٩١ - ٩٦/١٩٩٧) عن نتائج الأعوام الثلاثة الأخيرة (٩٧/١٩٩٨ - ٩٩/٢٠٠٠) حيث شهدت السنوات السبع الأولى تكوين فائض يقدر بنحو ٢٠,٩ مليار دولار ، الأمر الذى ساعد على تكوين رصيد من الاحتياطات الدولية بلغ ٢٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧. فى حين بلغ مجموع العجز فى ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة نحو ٥,٣ مليار دولار مما أدى إلى انخفاض صافى الاحتياطات الدولية إلى نحو ١٥,١ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

ميزان المدفوعات الكلى

مليون دولار

العام	الميزان الكلى الفائض والعجز
١٩٩١/٩٠	٦٤١٧,١
٩٢/٩١	٥٠٧٠,٠
٩٣/٩٢	٤٠٢١,٧
٩٤/٩٣	٢١٠٦,٢
٩٥/٩٤	٧٥٤,٢
٩٦/٩٥	٥٧٠,٦
٩٧/٩٦	١٩١٢,٣
٩٨/٩٧	(١٣٥)
٩٩/٩٨	(٢١١٦,٧)
٢٠٠٠/٩٩	(٣٠٢٥,٧

المصدر :

البنك المركزى المصرى – التقارير السنوية .

إن أحد الأسباب الرئيسية – وهو ما يهمنا فى هذا البحث – للتراجع الكبير فى ميزان المدفوعات المصرى كان النمو الكبير فى الواردات مع نمو بطئ للصادرات بحيث لم يستطع الفائض المحقق فى ميزان الخدمات والتحويلات أن يعوض التزايد فى عجز الميزان التجارى . لقد زادت الأرقام المطلقة لقيمة الواردات العقد محل الدراسة وخاصة بعد الأزمنة التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا فى أواخر عام ١٩٩٧ وتراجع الأسعار بهذه الدول مما شجع على زيادة الواردات منها والتى لم تغطى بصادرات متنامية .

وإذا نظرنا للواقع القائم للاحظنا أن السلع الأولية تمثل الجانب الأكبر من الصادرات المصرية . ويأتى على رأسها البترول الخام ومنتجاته ثم يأت القطن الخام ومجموعة من صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وذلك بجانب مجموعة المنتجات الزراعية كالبصل والبرتقال والبطاطس .

وإذا قصرنا تحليلنا على السنتين الأخيرتين وهما عامى ٩٨/٩٩ ، ٩٩/٢٠٠٠ باعتبارهما مؤشران للتطورات فى هذا القطاع فسوف نجد أن الصادرات المصرية قد شهدت نموا كبيرا فى القيمة فى عام ٩٩/٢٠٠٠ حيث بلغت ٦,٤ مليار دولار بمعدل نمو قدره ٤٣.٧% بالمقارن بعام ٩٨/١٩٩٩ وقد جاءت القفزة بشكل أساسى نتيجة ارتفاع قيمة صادرات البترول ومنتجاته بشكل كبير وليس نتيجة زيادة كمية فى الصادرات حيث بلغت قيمة هذه الصادرات ٢,٣ مليار دولار مقارنة بنحو مليار واحد من الدولارات فى عام ٩٨/١٩٩٩ وذلك بمعدل نمو قدره ١٢٤.٤% . فى حين انخفضت صادرات القطن فى عام ٩٩/٢٠٠٠ لتقتصر على نحو ١٦٦,٧ مليون دولار مقابل ٢٠٧,٧ مليونا فى العام السابق بنسبة انخفاض بلغت ١٩,٧% وذلك لأسباب متعددة منها زيادة الاستهلاك المحلى وانخفاض إنتاجية الفدان وارتفاع تكاليفه وغيرها من الأسباب التى تقع خارج نطاق هذه الدراسة .

وإلى جانب اعتماد الصادرات المصرية على السلع الأولية وبخاصة الزراعية ، نجد أن السلع نصف المصنعة أو صادرات السلع تامة الصنع لا تخرج عن كونها سلع استهلاكية بسيطة . وقد تمثلت صادرات السلع نصف المصنعة فى المقام الأول فى صادرات الغزل والزيوت المواد الراتنجية والألومنيوم الخام (السبائك) . أما فى عام ٩٩/٢٠٠٠ فقد تراجعت قيمة الصادرات نصف المصنعة بمقدار ٢٨٢,٨ مليون دولار بمعدل انخفاض قدره ٣٢,٤% عن العام السابق ٩٨/١٩٩٩ ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة صادرات غزل القطن والتى اقتصرت على ١٠١ مليون دولار بانخفاض

نسبة ٤٨,٢% عن العام السابق وقد بلغت قيمة السلع تامة الصنع فى عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٢,٦ مليار دولار تمثل نحو ٤١% من جملة الصادرات وتشمل هذه المجموعة الأرز والبصل المجفف والأسمدة ومصنوعات من الحديد والألومنيوم وملابس جاهزة ومنسوجات قطنية (بلغت نسبة الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية فى صادرات هذه السلع نحو ٢٧% .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للصادرات فى عام ١٩٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠/٩٩

مليون دولار

البيان	١٩٩٩/٩٨		٢٠٠٠/٩٩	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
إجمالى الصادرات	٤٤٤٥,١	%١٠٠	٦٣٨٧,٧	%١٠٠
مجموعة الوقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	١٠١٧,٥	%٢٢,٩	٢٢٨٣,٦	%٣٥,٨
القطن الخام	٢٠٧,٧	%٤,٧	١٦٦,٧	%٢,٦
المواد الخام	٢٥٤,٦	%٥,٧	١٣٧	%٢,٤
السلع نصف المصنعة	٤١٨,٦	%٩,٤	٢٨٢,٨	%٤,٤
السلع تامة الصنع	١٦٧٥,٩	%٣٧,٧	٢٦٠٣,٧	%٤٠,٨
صادرات غير موزعة	٨٧٠,٨	%١٩,٦	٨٩٧,٢	%١٤

المصدر :

البنك المركزى المصرى - النشرة الإحصائية الشهرية - أكتوبر ٢٠٠٠ .

وتعطى الدراسة الخاصة بإستراتيجية تنمية الصادرات المصرية والتى أصدرت مسودتها وزارة الاقتصاد فى مارس ٢٠٠١ مؤشرات لتطور الصادرات

المصرية على مدى الخمسين سنة السابقة أى منذ عام ١٩٥٢ وذلك على أساس أسعار ١٩٩٦ حيث يتضح أن إجمالى حجم الصادرات السلعية والخدمية معا لـم ينم نموا ملحوظا عبر هذه الفترة (١) وتشير الدراسة أيضا إلى أن الصـــادرات السلعية غير البترولية قد ثبتت تقريبا خلال الخمسون سنة منذ عام ١٩٥٢ .

جدول رقم (٤)

تطور الصادرات السلعية بالأسعار الثابتة

مليون دولار

السنة	الصادرات السلعية بالأسعار الثابتة
١٩٥٢	٢١٧٩
١٩٦٢	١٥٩٢
١٩٧٢	٢٥٨٤
١٩٨٢	٤٧٠٩
١٩٩٩	٣٣٩٥

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ورد بتصرف فى دراسة إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، وزارة الإقتصاد – ص : ٧ من المسودة .

١ – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية – مسودة للنقاش – مارس ٢٠٠١ .

٣٠١ تحليل للصادرات السلعية في السنوات الخمس السابقة :

يلخص الجدول التالى رقم (٥) إجمالى الصادرات السلعية غير البترولية بشئ من التفصيل ويمكن مبدئيا ملاحظة أن معدل نمو الصادرات السلعية غير البترولية على مدى السنوات الخمس كان ٢% فقط أى زيادة لا تذكر وبالتالى يمكن القول أن الصادرات السلعية غير البترولية لم تحقق نموا فى السنوات الخمس السابقة .

جدول رقم (٥)

إجمالى قيمة الصادرات طبقا للقطاعات السلعية (١٩٩٥ - ٢٠٠٠)

مليون دولار

إسم المجموعة	السنة					
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	يناير - أكتوبر ٢٠٠٠
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	١٦	٢٢	٢٣	١٧	٢٥	١٤
منتجات المملكة لنباتية	٣٠٦	٣٤٥	٢٤٧	٣٥٦	٢٨٦	٢٣١
شحوم ودهون وزيوت (حيوانية ونباتية) منتجات إذابتها ودهون غذائية محضرة	٥	٧	١٣	٧	٢٩	٢٠
منتجات صناعة الأغذية ، مشروبات ، سوائل كحولية وخل وتبغ	٥٠	٥٢	٤٧	٣٢	٣٥	٥٢
منتجات معدنية	١٣٠٤	١٧٠٨	١٨١٥	٩٧٨	١٣٢٦	١٦٩٦
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	١٩٠	١٦٤	١٩٢	٢٥٨	٢٢٩	٢٤٢
رتنجات ولدائن إصطناعية ، استرات السيليوز	٣٤	٤٠	٦١	٤٦	١١٩	٧٨
جلود ، جاود فراء ومصنوعات لهذه المواد	١٠	١١	٢٠	١٧	١٣	١٧
خشب ، فحم خشبى ، مصنوعات خشبية ، فلين ومصنوعاته	١٥	٨	٦	٥	٣	٤
مواد مستعملة فى صناعة الورق ، ورق مقوى ومصنوعاته	١٩	١٩	١٧	٢٦	٢٤	٢٣
مواد نسيجية ومصنوعات هذه المواد	٩٩٢	٧٦٧	٩١١	٩٣٥	٨٨٠	٨٢٩
أحذية وأغطية رأس ، مظلات ، وشماسى ، وسياط وأجزاؤها	١١	١٢	٨	٦	٣	١٠

مصنوعات من حجر أو جبس وأسمنت أو حرير صخرى	٣٨	٣٩	٨٦	٧٦	١٠٣	٣٧٩
لؤلؤ أحجار كريمة وشبه كريمة ، معادن ثمينة ، معادن عادية مكسوة بقشرة	١	٢	١	١	١	١
معادن عادية ومصنوعاتها	٤٠٩	٣٠١	٣١٦	٢٨٦	١٣١	٢٧١
آلات وأجهزة ، معدات كهربائية ، وأجزاؤها	١٩	١٣	١٩	٢٢	٢٧	٤٠
معدات النقل	٣	٢	٢٨	٤	٦	٤
أدوات وأجهزة للبصريات ، والفوتوغرافيا ، والسينما	١	٤	٢	٢	٢	٢
أسلحة وذخائر وأجزاؤها	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أصناف مصنوعة غير مذكورة وغير مدخلة فى مكان آخر	٢١	٢٠	٤٣	٢٢	٣٠	١٩
تحف فنية ، قطع للمجموعات ، قطع أثرية	٨٠	٨١	٧٥	١٥٧	١٨٦	٧٤
الإجمالى	٣٥٢٤	٣٦١٨	٣٩٣١	٣٢٥٤	٣٥٥٧	٤٠٠٦

المصدر :

نقطة التجارة الدولية ، تقرير التجارة الخارجية ١٩٩٥ - ١٩٩٩ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ورد فى الدراسة السابق الإشارة إليها .